بحوث

المؤتمر العلمي الأول لقسم الإعلام

تزامناً مع الإحتفال باليوم العالمي لحرية الإعلام والصحافة

بعنوان: استراتيجية الإعلام فى ظل التحولات المجتمعية الراهنة للمجتمع الليبي والعربي

وذلك خلال يومي 2-3 / مايو/2018م

هئية التحرير:
د.فرحة مفتاح عبدالله
د.حسين مسعود ابومدينة
أ.احمد عبدالسلام السني

منشورات جامعة سرت
(2019م)

دولة ليبيا
وزارة التعليم
جامعة سرت
كلية الآداب

بحوث المؤتمر العلمي الأول لقسم الإعلام
بكلية الآداب جامعة سرت بعنوان:

استراتيجية الإعلام في ظل التحولات المجتمعية الراهنة للمجتمع الليبي والعربي

تحت شعار

معا لنشر ثقافة التسامح

المنعقد بجامعة سرت خلال الفترة من 2 ـ 3 مايو 2018م

د. عبدالسلام محمد عبدالقادر
المشرف العام

هيئة التحرير:
د. فرحة مفتاح عبدالله د. حسين مسعود أبومدينة
أ. أحمد عبدالسلام السني

اللجنة العلمية:
أ.د. عابدين الدردير الشريف رئيسا
أ.د. محمد علي الأصفر عضوا أ.د. مسعود حسين التائب عضوا
أ.د. علي المنتصر فرفر عضوا د. مفتاح محمد اجعيه عضوا
د. أبوبكر المبروك الغزالي عضوا د. محمد علي الفقهي عضوا

منشورات جامعة سرت
الطبعة الأولى 2019م

بحوث المؤتمر العلمي الأول لقسم الإعلام
بكلية الآداب جامعة سرت بعنوان:

استراتيجية الإعلام في ظل التحولات المجتمعية الراهنة للمجتمع الليبي والعربي

تحت شعار

معا لنشر ثقافة التسامح

المنعقد بجامعة سرت خلال الفترة من 2 ـ 3 مايو 2018م

تصميم الغلاف

خالد جمعة امهلهل

إدارة النشاط والإعلام الجامعي/ جامعة سرت

تنسيق داخلي

د. حسين أبومدينة

رقم الإيداع القانوني: 2019/40

دار الكتب الوطنية- بنغازي

رقم الإيداع الدولي

ISBN ردمك 9789 95 989 1297

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي- ليبيا

جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة سرت

منشورات جامعة سرت

الطبعة الأولى 2019م

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

المجادلة: آية 11

المؤتمر العلمي الاول لقسم الاعلام
2018

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر. أ.د. عابدين الدردير الشريف	هـ – ح
كلمة رئيس جامعة سرت. أ.د. أحمد فرج المحجوب.	ط
كلمة رئيس اللجنة التحضرية للمؤتمر د. عبدالسلام محمد عبدالقادر.	ي
كلمة عميد كلية الآداب د. فرحة مفتاح عبدالله	ك
تقييم جمهور النخبة الأكاديمية لدور وسائل الإعلام في تشكيل الصورة الذهنية عن ليبيا، دراسة ميدانية د. مفتاح محمد اجعيه بلعيد	20 – 1
الأوضاع السياسية وانعكاساتها على الإعلام الليبي، دراسة وصفية بعد عام 2011م. أ.د. عابدين الدردير الشريف أ. خالد خليفة إبراهيم الهنشير	36 – 21
دور البرامج الحوارية في القنوات الفضائية الليبية في تعزيز المصالحة الوطنية دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعات الليبية. أ. أحمد عبدالسلام السني	58 – 37
معالجة الصحف الالكترونية للقضايا السياسية في ليبيا، دراسة تحليلية د. إبراهيم سالم محمد اشتيوي	78 -59
القنوات الفضائية ودورها في تعزيز القيم الانسانية والوطنية لدى الشباب الجامعي الليبي د. عبدالقادر امحمد صالح	98 – 79
مساهمة الفضائيات الليبية في نبذ خطاب الكراهية والتعصب ونشر ثقافة التسامح في ظل التحولات الراهنة من خلال المسئولية الاجتماعية والمهنية. د. عبدالمولى ضو الصغير	130 – 99

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
المعالجة الاعلامية لقضايا الشأن الليبي في القنوات الفضائية الليبية الخاصة "دراسة تحليلية لبرنامج البلاد بقناة 218 الفضائية نموذجاً" د. عبدالله محمد عبدالله إطبيقة	164 - 131
تأثير الإعلام في تشكيل الرأي العام، دراسة وصفية د. أحمد إلياس الخضر محمد	196 - 165
دور وسائل الإعلام في تعزيز قيم المواطنة أ. فاطمة منصور فرج	226 - 197
دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة التسامح دراسة ميدانية على عينة من شباب مدينة سرت د. سالمة مسعود موسى المعيدة. نوره سالم مفتاح	250 - 227
موقف المشاهد من البرامج التفاعلية في القنوات الفضائية الليبية دراسة ميدانية أ. عمار ميلاد نصر	274 - 251
التلفزيون وتأثيره على القيم الاجتماعية للشباب الليبي دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة سرت أ. فرج عياش علي امعرف أ. نومه حمد محمد الاسود	302 - 275
القضايا السياسية في صحيفتي فبراير وليبيا الجديدة أ. عادل احنيش محمد	322 - 303
تأثير الإعلام في تشكيل الرأي العام دراسة وصفية لأساليب التلاعب بالراي العام د. عبد الله حمدينه المرضي أ. ذاوود عبد الله عبد الهادي	340 - 323
دور الإعلام الرسمي في موجهة الأزمات أ. نوري علي بلحاج	356 - 341

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
التشريعات والقوانين الليبية والعربية للإعلام في ظل التنوع الإعلامي د. عبدالمنعم قريرة مرعى	374 – 357
الضوابط التشريعية للإعلام الجديد وتطبيقاته **في التشريع المصري والأردني والكويتي** د. شعبان محمود محمد الهواري	398 – 375
تأثير وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام د. محمد علي محمود الفقهي	418 – 399
الاتصالات المؤسسية والفكر الوقائي في ادارة الأزمات، دراسة وصفية د. علي حامد هارون حامد	442 – 419
وسائل الاعلام بين إدارة الازمات وصناعتها د. سعيد عبدالرزاق	450 – 443
الإشاعة وتأثيرها في المجتمع وسبل الحد منها د. عمر موسى عمر	470 – 453
الضوابط التشريعية للمؤسسات الحكومية باعتبارها من المرافق العامة **المؤسسات الإعلامية نموذجا** د. نصرالدين مصطفى الكاسح	488 – 471
الإعلام الدولي في ظل العولمة والهيمنة الغربية وتأثيره على سيادة الدول د. مفتاح عمر درباش	510 – 489
دور الاتصال التنظيمي في إدارة الأزمات داخل المؤسسات التعليمية العليا **"دراسة ميدانية على جامعة اجدابيا "** أ. فرج احميده العربي أ. إنتصار أبوبكر الجماعي	536 – 511
الإعلام الجديد والتغيرات الاجتماعية والسياسية **دراسة نظرية تحليلية لواقع الدول العربية** أ. نايلي نوره د. ناريمان حداد	558 – 537

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي لدى الاطفال د. دليلة مصباح حامد مصباح	590 - 559
تأصيل الخطاب الإعلامي من منظور إسلامي أ. مرعي ميلاد نصر	614 - 591
الإعلام في الشريعة الاسلامية أ. انتصار ميلاد مصباح	667 - 615
توصيات المؤتمر	669 - 668
صور من فاعليات المؤتمر	783 - 670

الأوضاع السياسية وانعكاساتها على الإعلام الليبي
دراسة وصفية بعد عام 2011م.

أ.د. عابدين الدردير الشريف
قسم الصحافة/ كلية الإعلام/ جامعة الزيتونة

أ. خالد خليفة إبراهيم الهنشير
قسم الإعلام/ كلية الآداب/ الجامعة الأسمرية

مقدمة الدراسة وإشكاليتها:-

إن الواقع السياسي وأوضاعه المختلفة في ليبيا له انعكاسات متعددة على الإعلام وسلبياته أكثر من إيجابياته، وهو واقع جعل من الإعلام يتغير في كل شيء، من مضمون رسالته الإعلامية إلى آليات التناول والممارسة والمعالجة الإعلامية للعديد من القضايا والأحداث في البلد إلى نوع وملكية الإدارة والتمويل وكل ما شابه ذلك، فالواقع الجديد للإعلام تحكمه المصلحة، ولكي نتمكن من فهمه بشكل أوسع علينا أن نسلط الضوء بشكل مركز في البداية على أن السياسة الإعلامية في أي بلد دائماً ما ترتبط بالأحداث وفق سياقات ومراحل زمنية ومكانية، وأنساق اجتماعية واقتصادية تختلف وتتغير بطبيعتها من زمن إلى آخر، وهذا ما أدى إلى تبلور الأفكار السياسية الحديثة في شكلها المعاصر وفق متغيرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، أثرت في مجال الفكر السياسي وأحدثت تغيرات جوهرية في مجالات الحياة في البلد بشكل عام، وبالتالي أصبح الإعلام مرتبطاً بمفهوم سلطوي ولا يمكن قيامه دون سلطة يستطيع من خلالها إدارة الأمور، وبسط نفوذ أصحابه وملاكه وممولية وسيطرته عليها بشكل كامل، وهذا الجانب انعكس أو ربما ارتبط بشكل مباشر بوسائل الإعلام بكافة أنواعها، فلا تخلو أية سياسة إعلامية محلية من الأخذ بالأنماط الإعلامية الرئيسية وهي الإعلام الدعائي، والذي يركز في رسالته على نوع وحجم التأثير الذي يريد إحداثه في مواقف الجماهير أو الحكومات، حيث ينصرف الاهتمام للتأثير على صناعة القرارات داخل الدولة بشكل خاص وعلى مجريات الساحة الليبية بشكل عام.

عليه سوف نحاول في هذه الدراسة الوصفية أن ندرس ونحلل ونقارن الأوضاع السياسية في ليبيا، وانعكاساتها على الإعلام الليبي وسياساته ومضمونه، و إدارته وملكيته بعد

أحداث فبراير عام 2011م إلى غاية عام 2018م.

ووفقاً لما سبق فقد حُددت مشكلة البحث بالسؤال التالي: ماهي الأوضاع السياسية وما مدى انعكاسها على واقع وسائل الإعلام الليبية؟

أهمية الدراسة:–

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تُعدُّ من بين الدراسات العلمية المحلية الحديثة التي تتعرض لواقع الإعلام الليبي مقروناً بالوضع السياسي وانعكاسه عليه بعد التغيرات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد أحداث فبراير عام 2011م، وذلك على حد علم الباحث.

أهداف الدراسة:–

محاولة الكشف عن الأوضاع السياسية وانعكاساتها على الإعلام الليبي أثناء فترة الدراسة.

تساؤلات الدراسة:– ماهي العلاقة بين الأوضاع السياسية وطبيعة عمل، وأداء، وملكية، وإدارة وسائل الإعلام وسياساتها الإعلامية في ليبيا ؟

منهج الدراسة:–

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية، والتي تختص بدراسة الحقائق المتعلقة بالظواهر والأحداث القائمة من خلال جمع البيانات والمعلومات حولها والقيام بتحليلها بشكل علمي، بهدف الوصول إلى نتائج حول الظواهر المدروسة، فقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي.

مجتمع الدراسة:–

يتمثل مجتمع الدراسة في كل ما كتب حول الأوضاع السياسية وعلاقتها بوسائل الإعلام، ونظراً لكبر حجم المجتمع وصعوبة دراسته وعدم الإحاطة به كله، فإن الباحث تناول بعض التقارير التي وجدها تتناول هذا الموضوع.

أدوات جمع البيانات:–

في هذه الدراسة تم استخدام الأسلوب المكتبي وهو عبارة عن القيام برصد كل ما يتوفر من أدبيات سابقة كتبت حول موضوع هذا البحث، وكذلك استخدام الملاحظة، وقد تم استخدمها في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق الأدوات الأخرى

المتعارف عليها مثل استمارة الاستبيان أو المقابلات على سبيل المثال لا الحصر، أثناء فترة الدراسة. كذلك تم استخدام أداة للمقابلة، للحصول على المعلومات والبيانات من بعض القيادات الإعلامية والسياسية.

عرض موضوع ونتائج الورقة البحثية:-

الأوضاع السياسية في ليبيا وانعكاساتها على واقع وأداء وسائل الإعلام المحلية.

هذا العرض الموجز لعلاقة وسائل الإعلام بطبيعة الأنظمة الحاكمة أو الأوضاع السياسية التي تشهدها البلدان انعكس بدوره على واقع الإعلام الليبي منذ عام 2011م إلى غاية عام 2014م كمرحلة حديثة أو راهنة تشهدها ليبيا إلى غاية إعداد هذه الورقة البحثية، فبعد أن نص الاتفاق السياسي الذي وقعه المشاركون في الحوار الليبي يوم 11 يوليو 2015م بالأحرف الأولى هو تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية واعتبار مجلس نواب طبرق الهيئة التشريعية وتأسيس مجلس أعلى للدولة، وتم التوقيع على المسودة الرابعة المعدلة التي اقترحتها الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية في مدينة الصخيرات المغربية بمشاركة وفد من مجلس النواب الليبي ووفد يمثل النواب المقاطعين والمستقلين وممثلين عن عدد من البلديات الليبية، والمبعوث الأممي "برناردينو ليون"، لتأسيس مجلس أعلى للدولة، ومجلس أعلى للإدارة المحلية في 17 ديسمبر 2015م بإشراف المبعوث الأممي "مارتن كوبلر" لإنهاء حالة الانقسام السياسي الذي تعاني منه ليبيا منذ عام 2014م، وتشكلت بموجبه حكومة توافقية برئاسة السيد "فايز السراج" وشُكلت لرأب الصدع وإنهاء حالة الانقسام والفوضى السياسية والأمنية في ليبيا، حيث توجد حكومتان وبرلمانان متنافسان منذ عام 2014م.

وسنستعرض هذه الجوانب بشكل موجز للوصول إلى تشخيص واقع الإعلام الليبي وفق الوضع السياسي الراهن، فقد مرت وكالة الأنباء الليبية تأسست عام 1964م، تحت اسم وكالة الأنباء الليبية (وال)، وثم تغير اسمها إلى وكالة أنباء الثورة العربية في الثاني من شهر يونيو عام 1973م، وصار اسمها المختصر (واثع)، وتم تغير اسمها لاحقاً إلى وكالة الجماهيرية للأنباء وصار شعارها (أوج)، إلى أن تم استعادة اسمها الأصلي بعد تغير نظام الحكم في ليبيا عام 2011م وهو وكالة الأنباء الليبية وعادت إلى شعارها القديم (وال)، إلى غاية عام 2014م وانقسام البلاد سياسياً، وهو ما دفع برئيس الحكومة المؤقتة "عبدالله الثني" التابع

للبرلمان المنتخب والمعترف به دولياً، ومقره مدينة البيضاء شرق ليبيا إلى تكليف "عمر القويري" برئاسة هيئة الإعلام والثقافة بحكومته المنتخبة من قبل مجلس النواب بالمنطقة الشرقية في السابع والعشرين من شهر أكتوبر عام 2014م، أعلن "القويري" أن وكالة الأنباء الليبية ستبدأ نشاطها رسمياً في مقرها الجديد بمدينة البيضاء، وكلف "محمود الفرجاني" مديراً لها، وباشرت الوكالة نشاطها من هناك.

كما أن حالة الانقسام السياسي التي شهدتها ليبيا منذ عام 2014م انعكست أيضاً على قناة ليبيا الوطنية، حيث أصبحت بمثابة الناطق الرسمي باسم الطرف المسيطر على العاصمة طرابلس وهو المحسوب على المؤتمر الوطني العام، ثم توقفت عن البث بشكل شبه نهائي وهي تعيد ترتيب برنامج عملها من جديد مطلع العام الحالي 2018م، إلى جانب أن الوضع السياسي الذي انعكس بدوره على قناة "الليبية" سابقاً، والتي تغير اسمها إلى قناة "ليبيا الرسمية" وأصبحت بمثابة لسان حال ديوان رئاسة الحكومة منذ توليّ السيد "عبدالرحمن الكيب" لمنصب رئيس الحكومة وصولاً إلى فترة حكومة الوفاق الوطني برئاسة السيد "فايز السراج"، كما انعكس الوضع السياسي مؤخراً في ليبيا على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية بما في ذلك الصحف الرسمية الصادرة عن "هيئة دعم وتشجيع الصحافة" التي كانت قبل أحداث عام 2011م تعرف بالهيئة العامة للصحافة، وتغير اسم صحفها الرسمية مثل صحيفة "الجماهيرية" سابقاً إلى صحيفة "فبراير"، وتغير كذلك محتواها بشكل عام، إلى أن توقفت كل الصحف الورقية في ليبيا عن الصدور بشكل كامل بعد حالة الانقسام السياسي الذي حدث في ليبيا بعد عام 2014م، غير أن بعض الصحف الورقية الخاصة أو الحزبية لاتزال تصدر بنسخ ورقية، لأنها تمول خارج الخزينة العامة للدولة التي انقسمت بشكل واضح بعد انتخابات تعديل الإعلان الدستوري، والانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2014م لتتحول البلاد إلى حالة صراع مسلح بين طرفين، المؤتمر الوطني العام والبرلمان المنتخب الذي اتخذ من مدينة طبرق في الشرق الليبي مقراً له، لتصبح بذلك كافة وسائل الإعلام الليبية في حالة تخبط انعكس ذلك أيضاً على خطابها الإعلامي بشكل مباشر، فعلى سبيل المثال ووفقاً للتقرير الذي أعده (المركز الليبي لحرية الصحافة) مؤخراً حول رصد خطاب الكراهية والنزاعات المسلحة والأحداث الإرهابية في القنوات التلفزيونية الليبية

والإخلالات المهنية المصاحبة لها، ومنها تحديداً التقرير الذي عرضه المركز في طاولة حوار مستديرة نظمت بالأكاديمية الليبية بطرابلس في الثاني عشر من شهر أبريل الجاري عام 2018م، إذ تناول التقرير بالرصد 12 قناة ليبية وهذه القنوات هي[1]:-

قناة التناصح – قناة الحدث الليبية – قناة ليبيا 24 – قناة ليبيا الاخبارية – قناة ليبيا روحها الوطن – قناة ليبيا لكل الأحرار – قناة 218 – قناة بانوراما – قناة الرائد – قناة توباكتس – قناة المستقبل – قناة النبأ.

وقد انطلق هذا التقرير من هدف الوقوف على ثقافة الحقد والكراهية، والإقصاء التي أسهمت في تأجيج وتغذية العنف، والتحريض التي شنتها بعض القنوات الفضائية الليبية ضد بعض الجهات من خلال الاتهام والتخوين، هذا بدوره يعكس حالة الوضع السياسي الذي تمر به البلاد، حيث تحدد طبيعة الأنظمة السياسية القائمة داخل أي بلاد كأداة حكم نوع وملكية وسائل الإعلام، فهذه الوفرة في القنوات الإعلامية هي نتاج لوضع سياسي قائم داخل ليبيا وصل إلى حالة الحرب الداخلية بين المتصارعين على السلطة، وأصبحت أغلب وسائل الإعلام الليبية بمثابة أجنحة إعلامية تتبع طرف معين من أطراف الصراع الليبي، حيث أكد التقرير أن الخروقات المهنية المرصودة التي عادة ما تصاحب الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة والأحداث الإرهابية، إلى تنميط ووصم أحد الأطراف المتنازعة أو التي تخالفه سياسياً تجاوزت بنسبة 35%، فضلا عن التحريض والسب والشتم المباشر بنسبة 35%، وهناك اتهامات دون أدلة ، وكانت بنسبة 9%، بينما شكلت الدعوة إلى العنف والقتل والإقصاء والتمييز ما نسبته 16%. وهذا بالضرورة يقودنا إلى أن كل هذه الممارسات هي نتاج للحالة السياسية التي تشهدها ليبيا منذ عام 2014 تحديداً.

على سبيل التوضيح بهذا الخصوص أجرينا مقابلات تتعلق بتوضيح هذه الجزئية الهامة مع بعض القيادات الإعلامية في وكالة الأنباء الليبية (وال) باعتبارها لسان حال الدولة، وأوضحت أنه في الوقت الحالي لا توجد أية توجيهات بالوكالة ويتم الاعتماد على مهنية المحررين، لان الوضع في الوكالة يرتبط بالسياسة العامة للدولة التي أصبحت في عالم مفتوح، وفيما يتعلق بحالة الانقسام السياسي الذي تشهده البلاد منذ عام 2014م تنتهج الوكالة سياسة تحريرية تحاول من خلالها تناول الأخبار المتعلقة بمجلس النواب ومقره مدينة طبرق

شرقي ليبيا، والمجلس الرئاسي ومجلس الدولة باعتبارهما منبثقان عن اتفاق الصخيرات الأخير بالمغرب، والذي أدى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"، وحاولت الوكالة تفادي الأخبار المتعلقة بحكومتي الإنقاذ في طرابلس، والحكومة المؤقتة برئاسة "عبدالله الثني" شرق ليبيا تفاديا للعديد من الخلافات السياسية[2]. أما فيما يتعلق بالتعامل مع الأخبار المتعلقة بتغطية نشاطات الدولة فقد حاولت الوكالة جاهدة الاعتماد على مصادرها الذاتية قدر الإمكان .

مرحلة تحديد السياسات الإعلامية في ليبيا (الأهمية، والأهداف، والدور):

تعدُّ السياسة العامة لأية دولة هي الإطار العام الذي يحكم السياسات الحقلية، وينظم العلاقة بين بعضها البعض ويوجه مسارها العملي أثناء التخطيط والتنفيذ، وهذا يعني أيضا أن السياسات الحقلية محكومة عند التخطيط والتنفيذ بتقديم منظورات السياسة العامة للدولة، وهكذا فإن ما ينطبق على السياسة الإعلامية ينطبق على السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3]، وتأتي مرحلة تحديد السياسات الإعلامية ضمن مراحل التخطيط الإعلامي، وعلى الأخص فيما يتعلق بتنظيم وسائل الاتصال الجماهيري والأجهزة الرئيسية للمعلومات من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج أو نوع النظام السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة، وهذا يعني أن السياسة الإعلامية ليست قيداً على حرية الرأي، بل هي إطار عام للرسالة السامية التي يؤمن بها المجتمع أو هي صياغة جديدة للتعبير عن السياسة العامة للدولة[4]، وقد تمت صياغة أطر السياسة الإعلامية لعدد من الدول سابقاً في نطاق مفهوم النظريات الصحفية التي حددت في نظرية السلطة، والنظرية الشيوعية، والنظرية الليبرالية، إلا أن صيغ هذه النظريات لم تعد قابلة للتطبيق على نظم الإعلام وسياساته في عالم اليوم بفعل تطور الظواهر السياسية ذاتها، وبروز الصيغ الجديدة التي تحكم النظم السياسية في العالم، وقد انسحب هذا التطور على النظم والسياسات الإعلامية ذاتها والاتجاهات العامة التي تحكمها تلك التي تبلورت في ثلاثة أطر عامة هي كما يلي[5]:

1- الأنظمة التي تعتمد موضوع الديمقراطية كأساس للحوار في المؤسسات الإعلامية أو بواسطتها. وبكلمة أخرى أن تتولى هذه المؤسسات قيادة الحوارات الديمقراطية المباشرة أو

التمهيد لمثل هذه الحوارات.

2- الأنظمة التي تعتمد المشاركة في التوجيه والسيطرة على الإعلام ومضمونه عبر منطق الرقابة وتحديد مسارات الرسالة الإعلامية من حيث المضمون.

3- الأنظمة التي تعتمد على السيطرة على الإعلام ومؤسساته وتقنين مضمون الرسالة الإعلامية بما يخدم أهدافا معينة وفي أحيان كثيرة يوضع لخدمة أهداف ضيقة جداً، ومع اختلاف منطق هذه الاتجاهات تبذل جميعها جهودا مضنية لتوظيف الإعلام ولتبرير منطق سياسته العامة بصورة أو بأخرى بإيجاد المبررات الأخلاقية أو الدستورية.

وهذا بدوره انعكس على واقع الإعلام الليبي خلال مرحلتي النظام السابق، أي قبل الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011م، وسنستعرض هذه الجوانب للوصول إلى تشخيص واقع الإعلام الليبي وفق الوضع السياسي الراهن ما بعد عام 2011م إلى عام 2018م، فترة إعداد هذه الورقة البحثية. وفيما يلي بعض النقاط الهامة والمفصلية في حالة الإعلام الليبي أثناء فترة الدراسة وفقاً لما سبق ذكره على النحو الآتي:

أولاً: من حيث الإعلاميين الممارسين للعمل الإعلامي[6]:-

ويمكن أن نصنف إعلاميي ليبيا اليوم بعد أحداث عام 2011م إلى الأنواع الآتية:-

1- إعلاميون كانوا في الماضي يمتهنون الإعلام ومقياس القبول بوجودهم اليوم هو مدى وفائهم للثورة ومتى انضموا إليها؟، وما مدى نظافة تاريخهم المهني قياساً بمن تمترسوا دفاعاً عن النظام السابق؟، وأغلبهم لم يمارسوا من قبل إعلاماً مهنياً، وهذا بدوره يخلق فجوة كبيرة بسبب الخلاف السياسي، ويغيب بسببه مبدأ الولاء للوطن، والمصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، والتي تعتبر من أهم سمات وثوابت الإعلام الوطني الفعال والناجح.

2- الجيل الجديد الذي دخل غمار الإعلام بعد عام 2011م، عندما كانوا ينقلون أخبار الحرب، ومن ثمة بادر كثير منهم بإصدار الصحف وإنشاء القنوات الفضائية والإذاعية، ثم أصبحوا يمتهنون هذه المهنة، ومنهم من سعى لتطوير نفسه وبحث عن فرص للتدريب، ومنهم من بقي يعمل دون أن يكون على دراية بسلوكيات هذه المهنة، وهذا أوقع الكثير منهم في أيادي أقطاب الصراع على السلطة في غياب سلطة الدولة وغياب سيطرتها وهيبتها على وسائل الإعلام بشكل عام. نظراً لإقتران الإعـــلام (السياسات الإعلامية) بالوضع السياسي

لأية دولة.

3- إعلاميون كانوا يعملون في مؤسسات إعلامية عربية وأجنبية كبرى عادوا إلى ليبيا للمساهمة في التأسيس لإعلام مهني وتعددي، وبعضهم لا يمتلكون مهارات كافية ليكون أداؤهم جيّداً، لكن رغم هذا كله تبقى الأجندة الخاصة التي يدافع عنها أصحاب هذه المؤسسات الإعلامية هي المتحكم الرئيس في سياستها التحريرية، وخطابها الإعلامي الذي يمكن أن يكون تحريضياً موجهاً، داعماً للسلطة أو المعارضة أو أي تيار فكري وإيديولوجي، وبعضهم يستغل الإعلام وقدرته الساحرة على النفاذ إلى الجمهور لترويج رؤيته ومهاجمة خصومه. هؤلاء كلهم إلا فيما نذر لم ولن يضعوا يدهم على الجرح ولم ولن يفكر أحدهم كيف يخرج بهذا البلد من وضعها المتردي الذي وصل إليه.

4- إن العاملين في المجال الإعلامي أو المؤسسات الإعلامية اليوم معظمهم غير محترفين وغير متخصصين أو غير مؤهلين للقيام بالعمل الإعلامي الصحيح، "ففاقد الشيء لا يعطيه".

ثانياً: من حيث حالة الإعلام الليبي حالياً[7]:

على سبيل التوضيح بهذا الخصوص أجرينا مقابلات تتعلق بتوضيح هذه الجزئية الهامة مع بعض القيادات الإعلامية في وكالة الأنباء الليبية باعتبارها لسان حال الدولة، وأوضحت أنه في الوقت الحالي لا توجد أية توجيهات بالوكالة ويتم الاعتماد على مهنية المحررين لان الوضع في الوكالة يرتبط أيضا بالسياسة العامة للدولة التي أصبحت في عالم مفتوح، وفيما يتعلق بحالة الانقسام السياسي الذي تشهده البلاد منذ عام 2014م، تنتهج الوكالة سياسة تحريرية تحاول من خلالها تناول الأخبار المتعلقة بمجلس النواب ومقره مدينة طبرق شرقي ليبيا، والمجلس الرئاسي ومجلس الدولة باعتبارهما منبثقان عن اتفاق الصخيرات الأخير بالمغرب، والذي أدى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"، وحاولت والوكالة تفادي الأخبار المتعلقة بحكومتي الإنقاذ في طرابلس والحكومة المؤقتة برئاسة "عبدالله الثني" شرقي ليبيا تفاديا للعديد من الخلافات السياسية[8]. أما فيما يتعلق بالتعامل مع الأخبار المتعلقة بتغطية نشاطات الدولة فقد حاولت الوكالة جاهد الاعتماد على مصادرها الذاتية قدر الإمكان .

وقياساً بما ذكرناه سابقاً ومن خـلال الملاحظة والمتابعة لوسائل الإعلام الليبية بعد عام

2011م إلى حين فترة إعداد هذه الورقة ، يجب أن نشير إلى ما يلي:-

1- التعددية الإعلامية التي تعيشها ليبيا اليوم، لا تعكس أهدافاً أو حلماً طالما راود أغلب من يمتلكون هذه الوسائل أو العاملين بها، فهي ليست تعددية مهنية وإنما هي مؤسسات تتبع بشكل أو بآخر أحزاب أو تيارات فكرية وأيديولوجية تسعى إلى الفوز بالسلطة في تسابق محموم يضرب عرض الحائط بحق الشعب في إعلام حرّ وديمقراطي مسئول، يبني بلداً يكاد أن ينهار أو ربما إنهار بسبب الحرب.

2- ما هو موجود في الإعلام الليبي لا يعد إلا مظهر عددي للوسائل الإعلامية المختلفة دون قيادات مهنية راشدة أو مدربة ومسئولة، ويتجنب بعضها قول الحقيقة مجاراة لأصوات الرصاص وخوفاً من تصنيفها بأوصاف مختلفة...!! والقادم بالتأكيد لن يكون أحسن عندما بدأ يطل علينا إعلام الأحزاب الواثب المرئي وغير المرئي منه.

ثالثاً: من حيث علاقة المواطن بالإعلام[9]:

لقد أصبح المواطن الليبي يعي تماماً أن هذه الوسائل الإعلامية هي سبب تعاسته وهي التي ساهمت أو أوصلت الوضع الليبي إلى هذا الحال من التردي والانحطاط، وبالتالي يمكن أن نؤكد هنا غياب المصداقية وفقدانها بين وسائل الإعلامية الليبية وجمهورها الذي يمكن أن نصفه بالضحية لأغلب هذه الوسائل.

رابعاً: من حيث الحرية والمسؤولية المهنية والممارسة الإعلامية[10]:

يجسد واقع الإعلام الليبي الحالي حالة ربما توصف بالاستثنائية بسبب الوضع السياسي وانعكاسه على هذا الواقع بشكل كبير ، والذي يتمثل في الآتي:-

1- غياب المهنية في الإعلام الليبي وتبرز في الآتي:-

- عدم فهم مصطلح "مستقلة" من قبل مسئولي الإعلام الليبي في بعض القنوات الفضائية والإذاعية والصحف، حيث نجد أنها تذكره دون الإشارة إلى جهة الصدور أو الإشراف مع العلم أن الاستقلالية يقصد بها الاستقلال عن الدولة وليست عن الجهة الخاصة أو الحزبية التي تصدر عنها.

- عدم التقيد بالتراتبية المهنية والإدارية والإشرافية في كتابة البيانات، والمعلومات الشخصية، والمهنية عن الأشخاص المسئولين في بعض القنوات الفضائية والإذاعية والصحف

حيث نجد أن منصب المشرف العام للصحيفة مثلاً يوضع في بعض الصحف بعد رئيس التحرير، ومدير التحرير، أو في الأخير وهكذا، وهذا يعد خطأ فادح.

- إن الصحف الليبية التي تصدر في هذه المرحلة مثلاً لا تخضع لقانون المطبوعات، ولا توجد أرقام وإحصاءات رسمية لعددها في ليبيا والبعض يتحدث عن مئات الصحف المتنوعة بين السياسية والحزبية والإخبارية....الخ.

2- صدور بعض الصحف دون تحديد مواعيد، ودورية صدورها. هل هي يومية أم أسبوعية ؟.. الخ، وأحياناً لا يتم كتابة لا اليوم ولا التاريخ المتعلق بالصدور ولا حتى رقم العدد، ومعظمها لا يتم اخراجها صحفياً بشكل فني جيد ومناسب ويعكس أهمية وأولوية المواد الصحفية فعملية الإخراج تتم أحياناً بشكل عشوائي، وهذا السبب يرجع إلى ما ذكرناه سابقاً في تصنيف الإعلاميين الليبيين من حيث الأداء المهني.

3- انفتاح باب الحريات غير المسبوق لم يمكّن ليبيا من التأسيس لتجربة إعلامية مهنية تعددية قادرة على الدفع بقاطرة البناء إلى الأمام، وتغيير نمط تفكير المواطن بالشكل الايجابي الذي تتطلبه المرحلة الراهنة وتحدياتها ومخاطرها.

4- في غياب ضوابط مهنية دقيقة لدى أغلب المؤسسات الإعلامية في ليبيا، تكثر البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تقوم على قاعدة الخطاب الحواري المباشر الذي يمارس الوعظ والإرشاد و التوجيه وفرض رؤاه السياسية والاجتماعية وغيرها بشكل يخدم أجندات ومصالح معينة كما أسلفنا سابقاً.

5- إن بعض وسائل الإعلام الليبية ليست نزيهة ومنحازة في تناولها وتغطيتها لقضايا وأحداث تتعلق بالشأن الليبي، وهذا يعكس حالة من القصور والفوضى والتخبط المهني والحرية المفرطة وغير المسئولة.

6- عدم التزام بعض وسائل الإعلام الليبية بأخلاق المهنة ومسئوليتها، حيث لا توجد على ما يبدو في معظمها أية مدونات للسلوك المهني ومواثيق الشرف الإعلامي، والتي يجب أن يلتزم بها الإعلامي خلال أدائه لمهنته السامية.

7- عدم دراية ووعي بعض الإعلاميين غير المهنيين بأخلاقيات ومواثيق شرف هذه المهنة والقوانين الضابطة والمنظمة لها.

خامساً: من حيث التمويل والدعم المادي والمعنوي[11]:

الدعم والتمويل المالي لمعظم وسائل الإعلام الليبية يعد مجهول المصدر، وغير معروف من جميع النواحي، وهذا بدوره يعزز الشك، وعدم المصداقية لدى المواطن الليبي ويؤكد كما أشرنا سابقاً ضلوع هذه الوسائل في إشكالية الصراع السياسي على السلطة، وهو ما يجعل هذه الوسائل تتبنى خطاباً تحريضياً يزيد من تأزيم الوضع داخل البلاد .

سادساً: من حيث العلاقة مع الحكومة (الحكومات):

كما ذكرنا سابقاً أن وسائل الإعلام على صلة وثيقة بالأداء الحكومي، فالأخير يؤثر على نظم الملكية الخاصة بالاتصال الجماهيري ومحتوى الرسائل والقائمين بالاتصال والتكنولوجيا المستخدمة، وأجهزة الاستقبال المستخدمة، وهذا يثير المحاولات السياسية التي تعمل على السيطرة على محتوى الاتصال، والقائمين بالاتصال ووسائل الاتصال، لذلك أوردنا بخصوص واقع الإعلام الليبي ما يلي[12]:-

1- إن الأجهزة الحكومية في ليبيا أصبحت ضعيفة ولم توظف وسائل الإعلام التوظيف الصحيح، لأجل تطوير أدائها، وذلك خوفاً من أن تنكشف السلبيات المصاحبة لعملها.

2- إن المرحلة القادمة المتعلقة بإقامة أسس الدولة الليبية تختلف اختلافا جوهرياً عن المرحلة السابقة، من حيث طبيعة الظروف التي وجد فيها الإعلام الوطني وطبيعة الدور الذي قام به في السابق، وأن مستقبل الإعلام الليبي في المرحلة القادمة يتوقف على قدرته على تجاوز سلبيات المرحلة الانتقالية الماضية بأخطائها وعيوبها وإخفاقاتها – إدراكا من صانع القرار به بأن لكل مرحلة ظروفها الموضوعية والذاتية- والانطلاق بإمكانات وقدرات وطنية متخصصة (فنية، وتقنية ،ومهنية) من أجل تشكيل رأي عام واع ووطني ديمقراطي، وهذا يعني أن الإعلام الليبي يحتاج لخوض غمار مرحلة الإعداد خلال الفترة الانتقالية الراهنة وما بعدها والشروع في بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

3- رغم الأخبار التي تتصدر وسائل الإعلام من حين إلى آخر، إلا إن السلطات الحاكمة المتصارعة تسعى إلى إيجاد سبل تعاون مع المؤسسات الإعلامية الكبرى الرائدة في العالم لدعم برامج التدريب الإعلامي، فضلاً عن طرح تصورات لإعادة الهيكلة إلا أن الواقع الإعلامي لا يكشف عن أداء مهني يطمئن سوى أقلام وأصوات قليلة تحترم المهنة.

سابعاً: من حيث الدور المطلوب لوسائل الإعلام الليبية مستقبلاً[13]:

1- لا يمكن فصل عملية التهيئة الإعلامية للحوار الوطني في الوقت الراهن، عن التهيئة في المجالات السياسية والأمنية والإدارية، والمعيشية المرتبطة بحياة الناس، خاصة ونحن هذه الأيام نتحدث عن حوار وطني، (ليبي ليبي) وليس عن حوار فئوي أو نخبوي، فقضايا التهيئة للحوار لا تزال حتى الآن محصورة على الأخبار لأن الأوضاع العامة مستمرة في التفاقم، وحكومة الوفاق- للأسف- لم تنجح في أن تخطو خطوات مهمة وملموسة متعلقة بمصلحة المواطن بشكل مباشر، وحادت عن الصواب تجاه معالجة عديد القضايا إلى جانب أن أجزاء كبيرة من البلاد في حالة فوضى وتتنازعها المليشيات المسلحة التي لا تخضع لسيطرة الدولة، ولا تتعامل بأنظمتها و قوانينها.

2- إن بعض الأدوار المطلوبة من الإعلام الليبي بمختلف وسائله وتوجهاته القيام بها تعتبر غامضة وتحتاج إلى بيان وتوصيف لكسب ثقة المواطن وتحقيق الاستقرار المنشود.

ثامناً: من حيث التخطيط، ورسم السياسات الإعلامية مستقبلاً[14]:

1- تحتاج وسائل الإعلام الليبية لتقوم بدورها السليم والمطلوب إلى خطط إستراتيجية وبرامج وتدريب وعمل مستمر لأجل أن تقوم بدورها التطويري.

2- وضع خطط وبرامج فعالة للوقوف في وجه دعايات العنف وخطابات الكراهية.

3- ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات الإعلامية داخل كل المؤسسات الإعلامية التي تقع تحت سيطرة الحكومة. لضبط الخطاب الإعلامي بما يخدم الصالح العام، ورفض الخطاب الإعلامي الموجه من الخارج وتفعيل كل القوانين الليبية والمواثيق الدولية للجمه والحد من مخاطره للحافظ على أمن واستقرار البلاد.

تاسعاً: من حيث احتياجات الإعلام الليبي:

1- الإعلام الليبي يحتاج إلى منظومة متنوعة تؤسس على مبادئ المسئولية وحرية الإعلام، واحترام الرأي المخالف، والتنوع و التعددية السياسية، والتدفق الحر للمعلومات.

2- على الصعيد الرسمي يحتاج إلى إدارة وطنية متخصصة ومسئولة ذات كفاءة ومهنية عالية تسخر لها كافة الإمكانيات الفنية والتقنية والمادية، لتقديم رسالة إعلامية وطنية صادقة تعكس الحـراك الاجتماعي والسياسي والتطـــورات الاقتصادية في جميع أنحـــاء ليبيا وتعبر عن جميع

مكونات الشعب الليبي دون إقصاء أو تهميش أو تمييز.(أي إعطاء الخبز لخبازه).

الخلاصة:

وقياساً بما ذكرناه سابقاً ومن خلال الملاحظة والمتابعة لوسائل الإعلام الليبية بعد عام 2011م إلى حين فترة إعداد هذه الورقة عام 2018م، يجب أن نشير إلى أن التعددية الإعلامية التي تعيشها ليبيا اليوم هي نتاج للوضع السياسي القائم، وهي ليست تعددية مهنية، وإنما هي مؤسسات تتبع بشكل أو بآخر أحزاب، أو تيارات فكرية، وأيديولوجية تسعى إلى الفوز بالسلطة في ظل حالة الانقسام السياسي، كما أن الصحف الليبية التي تصدر في هذه المرحلة، مثلاً لا تخضع لقانون المطبوعات ولا توجد أرقام وإحصاءات رسمية لعددها في ليبيا والبعض يتحدث عن مئات الصحف المتنوعة بين السياسية والحزبية والإخبارية....الخ، وذلك نتاج للوضع السياسي الراهن وحالة الإنقسام التي تشهدها ليبيا.

كما ذكرنا سابقاً أن وسائل الإعلام على صلة وثيقة بالأداء الحكومي، فالأخير يؤثر على نظم الملكية الخاصة بالاتصال الجماهيري ومحتوى الرسائل والقائمين بالاتصال والتكنولوجيا المستخدمة وأجهزة الاستقبال المستخدمة، وهذا يثير المحاولات السياسية التي تعمل على السيطرة على محتوى الاتصال والقائمين بالاتصال ووسائل الاتصال، عليه فإن المرحلة القادمة المتعلقة بإقامة أسس الدولة الليبية تختلف اختلافا جوهرياً عن المرحلة السابقة، من حيث طبيعة الظروف التي وجد فيها الإعلام الوطني وطبيعة الدور الذي قام به في السابق، وأن مستقبل الإعلام الليبي في المرحلة القادمة يتوقف على قدرته على تجاوز سلبيات المرحلة الانتقالية الماضية بأخطائها وعيوبها وإخفاقاتها – إدراكا من صانع القرار به بأن لكل مرحلة ظروفها الموضوعية والذاتية– والانطلاق بإمكانات وقدرات وطنية متخصصة (فنية وتقنية ومهنية) من أجل تشكيل رأي عام واعي ووطني ديمقراطي، وهذا يعني أن الإعلام الليبي يحتاج لخوض غمار مرحلة الإعداد خلال الفترة الانتقالية الراهنة وما بعدها والشروع في بناء الدولة المدنية الديمقراطية .

كما أنه لا يمكن فصل عملية التهيئة الإعلامية للحوار الوطني في الوقت الراهن، عن التهيئة في المجالات السياسية والأمنية والإدارية، والمعيشية المرتبطة بحياة الناس، خاصة ونحن هذه الأيام نتحدث عن حوار وطني، (ليبي ليبي)، وليس عن حوار فئوي أو نخبوي تحتكره

فئات معينة عبر وسائل إعلام تخدم أجندتها فقط، فقضايا التهيئة للحوار لا تزال حتى الآن محصورة على الأخبار لأن الأوضاع العامة مستمرة في التفاقم، وحكومة الوفاق– للأسف– لم تنجح في أن تخطو خطوات مهمة وملموسة متعلقة بمصلحة المواطن بشكل مباشر، وحادت عن الصواب تجاه معالجة عديد القضايا، إلى جانب أن أجزاء كبيرة من البلاد في حالة فوضى وتتنازعها المليشيات المسلحة، التي لا تخضع لسيطرة الدولة، ولا تتعامل بأنظمتها و قوانينها.

الهوامش والتعليقات:

1- التقرير الختامي، الإختلالات المهنية في الفضائيات الليبية، حصيلة عمليات الرصد التلفزيوني لخطاب الكراهية والنزاعات المسلحة، المركز الوطني الليبي لحرية الصحافة، 2018م.

2- مقابلة مع مصطفى خليفة عزيز، رئيس التحرير العام، أجراها الباحث في مكتبه بمقر الوكالة بمدينة طرابلس يوم الأحد 14 يناير 2018م، الساعة 11 Am.

3- حميد حامد الدليمي، التخطيط الإعلامي المفاهيم والإطار العام، رؤية سوسيولوجية لمنطق الظاهرة الإعلامية ومضامينها، دار الشروق رام الله فلسطين، ط1، 1998م، ص64.

4- علي سيد محمد رضا، عاطف عدلي العبد، مركز التخطيط الإعلامي، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2001م، ص234.

5- حميد حامد الدليمي، التخطيط الإعلامي المفاهيم والإطار العام، رؤية سوسيولوجية لمنطق الظاهرة الإعلامية ومضامينها، مرجع سابق، ص66.

6- عابدين الدردير الشريف، بحث غير منشور بعنوان: جدلية ثنائية الحرية والمسؤولية المهنية في الإعلام الليبي، قدم خلال الملتقى الإعلامي الأول الذي نظمته كلية الفنون والإعلام بجامعة الزيتونة – ترهونة- بليبيا، حول أخلاقيات المهنة تحت شعار (نحو إعلام يجمع ولا يفرق)، المنعقد يوم السبت الموافق 16 ديسمبر 2017م.

7- نفس المرجع السابق.

8- مقابلة مع مصطفى خليفة عزيز، رئيس التحرير العام، أجراها الباحث في مكتبه بمقر الوكالة بمدينة طرابلس يوم الأحد 14 يناير 2018م، الساعة 11 Am.

9- نفس المرجع السابق.

10- نفس المرجع السابق.

11- نفس المرجع السابق.

12- نفس المرجع السابق.

13- نفس المرجع السابق.

14- نفس المرجع السابق.

المصادر والمراجع:

1- التقرير الختامي، الإختلالات المهنية في الفضائيات الليبية، حصيلة عمليات الرصد التلفزيوني لخطاب الكراهية والنزاعات المسلحة، المركز الوطني الليبي لحرية الصحافة، 2018م.

2- حميد حامد الدليمي، **التخطيط الإعلامي المفاهيم والإطار العام، رؤية سوسيولوجية لمنطق الظاهرة الإعلامية ومضامينها**، دار الشروق رام الله فلسطين، ط1، 1998م.

3- عابدين الدردير الشريف، بحث غير منشور بعنوان (**جدلية ثنائية الحرية و المسؤولية المهنية في الإعلام الليبي**) قدم خلال الملتقى الإعلامي الأول الذي نظمته كلية الفنون والإعلام بجامعة الزيتونة – ترهونة- بليبيا، حول أخلاقيات المهنة تحت شعار (نحو إعلام يجمع ولا يفرق)، المنعقدة يوم السبت الموافق 16 ديسمبر 2017م.

4- علي سيد محمد رضا، عاطف عدلي العبد عبيد، **التخطيط الإعلامي**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،2001م.

5- مقابلة مع مصطفى خليفة عزيز، رئيس التحرير العام، أجراها الباحث في مكتبه بمقر الوكالة بمدينة طرابلس يوم الأحد 14 يناير 2018م، الساعة 11 Am.